

2000

مبادئ منهجية للبحث في الدراسات الإسلامية

اليزيد الراضي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat>



Part of the [Islamic Studies Commons](#)

Recommended Citation

"مبادئ منهجية للبحث في الدراسات الإسلامية" (2000) الراضي, اليزيد, *Dirassat*: Vol. 10 , Article 6.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat/vol10/iss10/6>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Dirassat by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

مبادئ منهجية للبحث في الدراسات الإسلامية

Cover Page Footnote

الاسلام والطاقت المعطلة لمحمد الغزالي، ص 82، مطبعة دار التأليف، ط3 ص 64-1

مبادئ منهجية للبحث في الدراسات الإسلامية

الراضي اليزيد

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير

لقد استهوى الإسلام كثيرا من الباحثين، فتصدى لمناقشة قضاياها وشؤونها متخصصون وغير متخصصين، واقتحم حماها المقدس من يملك الأدوات ومن لا يملكها ونتج عن ذلك ظهور سيل عارم من الآراء والأحكام، غمرتنا به السوق الفكرية في شكل كتب ومقالات ومحاضرات وندوات تتقارب أحيانا وتتضارب أحيانا أخرى، بعضها واضح المستند، قوي الحجة وبعضها خفي المآخذ غريب المنزع.

وقد ساهم ذلك في خلق نوع من البلبلة والتشويش وأثر تأثيرا سلبيا على الدراسات الإسلامية لأنه أبعدنا عما عرفت به من وضوح وصفاء وانسجام، فما أكثر ما نقرأ الآن بشأن الإسلام ولكن ما أقل ما نطمئن إليه وتجده فيه عقولنا وقلوبنا ما ينير الطريق ويرسم الخطة المحكمة.

ولم تسلم من هذه الظاهرة التي لا تعتبر في غالب الأحيان صحية، جميع مناحي الدراسات الإسلامية، من العقائد والعبادات والمعاملات حتى قال أحد الباحثين: «والمجتمع الإسلامي من أزمة متطاولة ضللت أحكام خاطئة واستولت عليه صور ذهنية وقلبية ما أنزل الله بها من سلطان فكمن من الأشياء درست على أنها دين فإذا محصتها وجدت أنها هراء، أو وجدتها اجتهدا محدودا لأحد الباحثين ليست له قداسة الدين ولا حرمة الخروج عليه»⁽¹⁾.

(1) «الإسلام والطاقت المعطلة» لمحمد الغزالي، ص. 82، مطبعة دار التأليف، ط. III، ص. 64.

وهذا الإشكال من شأنه أن يجعل المتخصصين في الدراسات الإسلامية والغيورين على الإسلام والراغبين بصدق في بقاء مبادئه وأحكامه وتصوراتهم على نقائهم المعهود وانسجامها المقصود يشعرون بخطورة الموقف ويعملون - بجد - من أجل وضع حد لهذه الآراء والنظريات التي بلبلت الأفكار وحيرت الأذهان وجعلت الكثيرين ممن لم يحتلوا مواقع الفهم الصحيح للدين يتساءلون في حيرة أين الصواب وأين الخطأ ؟ ماذا نبقي وماذا نذر ؟

وإنني لأجد نفسي واثقا كل الثقة من أن سبب هذا الاضطراب والارتباك، يعود في كثير من جوانبه الى غياب منهج دقيق متفق على معالمه الكبرى يجمع في إحكام وإتقان بين متطلبات الحياة الإنسانية المتجددة والمتطورة باستمرار وقدسية الإسلام وربانية مصدره ذلك أن بعض الباحثين - ممن يطوفون على الساحة - يسرفون في التفتح على العصر والاهتمام بقضاياهم لدرجة تجاهل الآيات والأحاديث، أولي أعناقها وتاويلها بما تقبل وما لا تقبل، والبعض الآخر يجمدون على ظاهرها النصوص ويصرون على تناولها بعيدا عن مستجدات الحياة ومتطلبات العصر، فضاعت كثير من الحقائق بين الجمود والتميع وزلت كثير من الأقدام بين الإفراط والتفريط .

ووعيا مني بخطورة هذا الإشكال وسعيا وراء إعطاء صورة تقريبية للمنهج المطلوب ، ارتأيت أن أتناول في هذه الكلمة المتواضعة منهج البحث في الدراسات الإسلامية من زاوية بعض الثوابت التي اعتبرها ضوابط منهجية لا بد منها في كل بحث إسلامي جاد سواء تعلق الأمر بالعقائد أو العبادات أو المعاملات .

وهكذا فالبحث في الدراسات الإسلامية في نظري لا يتجاوز ما يقف اليوم في طريقه من عقبات ، ولا يأخذ طريقه المرسوم له في اطمئنان .

ولا يساهم في تقليص أسباب الخلاف وتقريب وجهات النظر إلا إذا اعتمدت المنهجية المتبعة على الضوابط الآتية :

الضابط الأول : احترام النصوص

إن الدراسات الإسلامية لا تنطلق من فراغ وإنما تنطلق من نصوص مقدسة تنتمي للقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف ، فمن هذه النصوص تستمد مادتها ووجهتها وتصوراتها الأساسية وأدلتها الإقناعية .

ومن هنا وجب على الباحث في إطار الدراسات الإسلامية، أن يحترم النصوص ويعطيها ما تستحق من الاهتمام لأن بحثه إنما يكسب مشروعيتها، من توافقه معها، وانسجامه مع ضوابطها وأصولها، ومحافظة على روحها ومقاصدها وبدون تقييد الباحث بهذه النصوص يصبح بحثه لا يمثل الإسلام ولا ينسجم معه بمقدار ما يمثل تصورات صاحبه ورؤاه وينسجم مع هواجسه وأحلامه. وفي اعتقادي أن احترام النصوص والتقييد بها والسير على ضوئها والتعامل معها بالجدية اللازمة ضروري ضرورة مؤكدة في الدراسات الإسلامية لا لأنه يعطي للبحث قيمته كبحث ديني ثابت الدعائم، مقبول المقدمات والنتائج فحسب، بل لأنه أيضا وسيلة مهمة من وسائل وضع الحد لما شهدته الساحة الدينية من بحوث متعارضة وآراء متناقضة، لأن التقييد بالنصوص يوحد المنطلق ويوحد الاتجاه ويوحد المقاييس ويوحد أدلة الاقتناع والإقناع، وبذلك كله تتوحد - أو تتقارب - الرؤية ويتفق - أو يكاد - الاستنباط.

واحترام النصوص في نظري يتمثل أكثر ما يتمثل في التمسك بالمبادئ الآتية :

1. توثيق النصوص

لا يهم هذا المبدأ المنهجي الآيات القرآنية لأنها قطيعة الورد موثقة الى أقصى درجات التوثيق، وإنما يهم الحديث النبوي الشريف.

ولا يكفي في توثيق النص الحديثي أن نعلم مصدره ونقف على من خرجه وإنما لابد من إضافة خطوة أخرى هي خطوة التأكد من جودته، وصلاحيته للاستعمال، وذلك بالتعرف - انطلاقا من سنده ومن قرائن أخرى - على درجته في سلم القبول والرد، ليعرف هل هو صحيح أو حسن، فيقبل ويعمل به ؟ أو ضعيف فيرد ولا يعمل به - حتى في فضائل الأعمال على الصحيح ؟

وليس من احترام النصوص في شيء أن يطمئن الباحث الى النصوص الحديثية، قبل تمحيصها، ومعرفة حالها، ويوظفها في بحثه قبل التأكد من سلامتها، فلا بد من تمحيص الحديث وتنقيته مما علق به، وإلا تعبد الباحث المسلمين بخبر واه، أو بخبر مختلق مصنوع⁽²⁾، وذلك لا يجوز لما يترتب عليه من بدع وأخطار.

(2) انظر «الفكر المنهجي عند المحدثين» للدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ص. 23، كتاب الأمة، ع. 16، ط. 1، 1406.

ولقد أحسن الألباني صنعا إذ عنوان كتابه عن الأحاديث الضعيفة والموضوعة بهذا العنوان «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة» لأنه أشار بذلك منذ البداية إلى الأثر السيئ الذي تتركه هذه الأحاديث في الأمة الإسلامية وانتبه إلى ما تشكله ذلك الناز من خطر على الأمة في عقيدتها وعبادتها ومعاملاتها.

وعليه فالباحث في الدراسات الإسلامية، يتحتم عليه كي يحصن بحثه ويسمو به إلى مستوى البحوث الإسلامية الجادة ألا يقبل النصوص الحديثية، وألا يستثمرها في بحثه إلا بعد أن يزنه بميزان المحدثين، ويعرضها على مقاييسهم الدقيقة المعتمدة في القبول والرد - لأن نصوص الحديث حق الرواج العلمي والديني إلا من ذلك، فهي من هذه الناحية تشبه النقوذ، وعلى الباحث أن يكون صيرفيا ماهرا، يميز الجيد من الرديء والذهب الخالص من البهرج المغشوش.

2. تقديم النصوص على آراء الرجال

إن المنهج الإسلامي في البحث، يعتمد على قدسية النص القرآني والحديثي باعتبارهما - معا - وحيا من عند الله، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. ولذلك يرفض في ظل هذا المنهج، أن يتجاهل النص، أو لا يوضع فوق كل اعتبار.

وهذه القضية من البدهيات التي يفرضها الإيمان ويحتم الأخذ بها فإذا قال الله، أو قال رسول الله ﷺ، انتهى الأمر وفض النزاع ولم يبق أمام المسلم إلا أن يقول: «سمعنا وأطعنا» ولن نشغل أنفسنا هنا بإيراد الآيات والأحاديث التي تأسست عليها هذه البدهية لكثرتها واشتهارها، ولكننا سنورد موقفين هامين لهما دلالتهما في هذا الصدد:

الأول: هو أن ابن عباس (رضي الله عنه) سأل رجل عن مسألة فأجاب فيها بحديث فقال الرجل: قال أبو بكر وعمر. فقال ابن عباس: «يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول الله ﷺ، وتقولون قال أبو بكر وعمر(3)».

(3) «رفع الملام من الأئمة الأعلام»، لأبي تيمية، ص. 54.

الثاني : هو أن الإمام الشافعي افتي مرة بحديث ، فاعترض عليه إسحاق بن راهويه بأن الحسن و ابراهيم وعطاء ومجاهد لا يرون ذلك ، فقال الشافعي لإسحاق « لو كان غيرك موضعك لفركت أذنه ، أقول : قال رسول الله ﷺ ، وتقول : قال عطاء ومجاهد والحسن . وهل لأحد مع قول رسول الله ﷺ حجة بأبي هو وأمّي » (4) .

ولو أن الباحثين المسلمين ، وقفوا - دائما - عند النصوص وقدموها إذا صحت - على آراء الرجال ، وطبقوا تطبيقا كاملا القاعدة الأصولية المشهورة « لا اجتهاد في مورد النص » لتجنبوا كثيرا من الأخطاء وساهموا في تقليص ظل الاختلاف والتنازع . لأن النصوص - ميزان (5) توزن به الأقوال ليعرف صحيحها من سقيمها ومقبولها من مردودها .

وليس من احترام النصوص الشرعية في شيء ، أن يعرض عنها الباحث ويكتفي بفقهِ المسائل المستمد من استقراء فتاوي الأئمة وكبار العلماء بدلا من فقهِ الكتاب والسنة (6) ؛ لأن في ذلك قلبا للوضع وعكسا للآية . أضف الى ذلك أن تنحية النصوص عن مكانها اللائق بها في مجال البحث والدراسة والاستنباط يكرس الأخطاء ويحرم الناس من فوائد الاتصال المباشر والمستمر بكلام الله وكلام رسول الله ﷺ ولا شك أن الحديث الشريف : « نضر الله أمرا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها كما سمعها . فرب حامل فقه الى من هو أفقه منه » (7) وأضح الدلالة وعميق المغزى في هذا الصدد .

3. إعمال النصوص كلها

لا يصح في البحث الإسلامي أن نستشهد ببعض النصوص ونهمل البعض الآخر ؛ لأن ذلك من جهة تحكم لا يستسيغه عقل ولا شرع ، ولأنه من جهة ثانية يشوه رؤية الموضوع المبحوث فيه ويحول دون الوصول الى الحق والصواب .

(4) «الميزان» للشعراني، جـ. 1، ص. 56.

(5) انظر الآية 24 من سورة الحديد .

(6) «منهجية التجديد في الإسلام» مقال للأستاذ محمد الحبيب التجكاني في مجلة «الفرقان» المغربية، ع. 9، ص. 3.

رمضان-شوال 1407هـ/ماي-يونيو 1987م، ص. 26.

(7) أخرجه أبو داود والترمذي وصححه، وابن حبان.

فالنصوص الشرعية مترابطة فيما بينها، يفسر بعضها البعض : يقيده أو يخصه أو يفصله ويبينه، فإذا لم يكن استقراء النصوص المتعلقة بالموضوع استقراء كاملاً فإن نتائج البحث ستكون بدون شك غير سليمة.

وإذا علمنا ذلك تبين لنا أن وظيفة الباحث في مجال الدراسات الإسلامية وظيفة شاقة ترفض السرعة والارتجال وتأبى إصدار الأحكام قبل استكمال الشروط الضرورية وعلى رأسها جمع النصوص المتعلقة بالموضوع وتوثيقها ومقارنة بعضها ببعض للاعتناء إلى ما قد يكون هناك من نسخ أو تخصيص أو تقييد أو تفصيل. وكثير من الباحثين - مع الأسف - خاصة في مجال الفنون ينقصهم هذا التأني، وهذا البحث المستفيض، وهذا التنقيب الجاد عن النصوص التي لها ارتباط بالنازلة المدروسة. ولذلك نجد في مسألة ما، من يفتي منهم بحكم معين انطلاقاً من حديث، ونجد في نفس الوقت من يفتي منهم في المسألة ذاتها بحكم آخر مخالف للأول انطلاقاً من حديث آخر، مع أن الطرفين لو ضم كل منهما دليل المخالف إلى دليله. ونظراً إلى المسألة نظرة واسعة وعميقة بمنظار نصوص متعددة لا بمنظار نص واحد لضاعت مسافة الاختلاف أو اختفت بالمرة.

وإعمال النصوص كلها يحتم على الباحث أن تكون ثقافته الإسلامية عميقة وأن يكون له اطلاع واسع على النصوص الشرعية، حتى يتمكن من جمعها وفحصها واستغلالها عند الحاجة إليها وإذا لم يكون نفسه هذا التكوين المتين وتصدي للبحث والأخذ والرد، فإن نتائج بحثه وأخذه ورده، لن تكون في المستوى المطلوب لأن غياب نص واحد فضلاً عن نصوص متعددة يحدث ثغرة في البحث، يتسرب إليه الضعف منها.

4. النفاذ إلى روح النصوص

ومن احترام النصوص النفاذ إلى روحها، وعدم الجمود على ألفاظها والوقوف مع ظواهرها فلا بد للباحث من إدراك مغزى النص وسره ولا بد له من الاستعانة بالقرائن المختلفة لفهمه فهما سليماً ينسجم مع أهداف الإسلام الكبرى ومقاصده العليا. ذلك أن النصوص الشرعية وجهت من قبل الله ومن قبل رسوله ﷺ إلى أناس أذكاء، يفهمون بالإشارة والتلويح كما يفهمون باللفظ والتصريح. وقد تحدث الدكتور يوسف القرضاوي حديثاً حسناً عن هذه المسألة في كتابه النفيس : « كيف نتعامل مع السنة النبوية » فليرجع إليه من أراد التوسع، فإنه أجاد فيه وأفاد.

ومما يرتبط بهذا المبدأ، ويساعد على تحقيقه ضرورة فهم النصوص في سياقها الذي وردت فيه لأن بتر النصوص وعزلها عن سياقها وملاساتها، يفسدها ويخرج بها عن معناها الصحيح، وهدفها المنشود. ومن ثم يؤدي الى تحريف الكلم عن مواضعه الذي سجله القرآن كوصمة عار في جبين بني اسرائيل (8).

5. عدم تهيب النصوص

وليس من احترام النصوص أن يتهيبها الباحث ويخاف منها ويقيم بينه وبينها حواجز كثيفة ويعتبر الاقتراب منها بالتدبر ومحاولة الفهم عملا خطيرا تنتج عنه اسوأ العواقب دنيا وأخرى.

وقد شاع هذا الاحترام السلبي - الذي لا نشك في فداحة خطورته - رذحا من الزمن في الأوساط المغربية وفي حواضره الكبرى - مع الأسف - خاصة قبل الحماية الفرنسية وأثناءها لدرجة أن السلطة أصبحت تتطير من دراسة التفسير بدعوى أن هذه الدراسة تؤدي الى موت السلطان. وتدخلت السلطة بالفعل فمنعت حوالي 1918م محمد الحجوي من تدريس التفسير بالضريح الإدريسي بفاس ومنعت قبل ذلك عدة شيوخ من تدريس التفسير بالقرويين منهم مثلا محمد بن محمد بن عبد السلام كنون (9).

ولاشك أن هذا الموقف لا يمكن النظر إليه على أنه احترام للنصوص الشرعية وتقديس لها، بل يجب النظر إليه على أنه إقصاء لهذه النصوص عن الحياة العملية، وتجميد لها، وحفر فجوة عميقة جدا بين الفقه الإسلامي وبين منابعه الأصيلة، فإذا كان المسلمون لا يقرؤون القرآن الكريم والحديث الشريف، قراءة فهم وتدبر واستنباط فإن منابع تشريعهم تنضب وروافد استنباطهم تجف وبذلك تصاب فتاويهم وأحكامهم بالعقم فيتخلفون تشريعا عن مواكب الحياة الزاحفة. إن النصوص التشريعية وضعت أمام البشر كتوجيهات سماوية خالدة ليدرسوها ويناقشوها ويحاولون فهمها والاستفادة منها وإذا كان المتطيطرون من دراستها يتذرعون بالخوف من الوقوع في الأخطاء فإن أخطاء المتعلمين والمجتهدين - معا - مغفورة ما دامت، نواياهم سليمة وأهدافهم نبيلة ومحاولاتهم جادة ومن لا يخطئ لا يصيب، والنظر الى النصوص نظر تهيب وتخوف لا يحل المشاكل ولا يخرج من الأزمات التشريعية الطارئة.

(8) انظر الآية 45 من سورة النساء والآيتين 14-43 من سورة المائدة.

(9) الفكر السامي لمحمد الحجوي، ج. 4 ص. 146-209 (المطبعة الجديدة - فاس).

فلتتشجع الباحثون ولتزدوا بالوسائل الضرورية وليحتكوا احتكاكا قويا وجديا بكتاب ربهم وسنة نبيهم وليعلموا علم اليقين أن الاحترام الحقيقي للنصوص لا يتمثل في الخوف منها والبعد عنها، وإنما يتمثل في الارتفاع - فكريا وعلميا ودينيا - الى مستوى فهمها والتعامل معها.

الضابط الثاني : احترام العقل

لقد أشاد الإسلام بالعقل ونوه بقيمته وأهميته ودعا الى استعماله لفهم آيات الله المكتوبة والمنظورة باعتباره جوهرة ثمينة أكرم الله بها الإنسان وناط بها إدراك الأمور على حقيقتها والنفوذ الى أسرارها ومقاصدها. ولذلك لا يمكن للباحث في شؤون الدين والدنيا أن يستغني عنه، لأن غيابة يعني انطفاء النور والدخول في ظلام دامس لا تتبين فيه مواضع الخطأ ولا يعرف فيه الاتجاه الصحيح.

وقد أدرك علماؤنا أهمية العقل وضرورة التفكير والتدبر في البحث العلمي فشرطوا في المفتي أن يكون صحيح الذهن والفكر⁽¹⁰⁾ واعتبروا الذكاء الوقاد ودقة الملاحظة وصدق المحاكمة⁽¹¹⁾ من أسس البحث العلمي، وكيف لا يعيرون للعقل تنذرا لاهتمام وقد بلغت الآيات القرآنية التي تشير الى العقل ومشتقاته أكثر من ثلاثمائة آية⁽¹²⁾.

واحترام العقل في مجال البحث والدرس يتمثل في عديد من المبادئ أهمها :

1. استغلال العقل

لابد للباحث المسلم من استغلال عقله وتوظيفه في البحث والانتفاع بماركب الله فيه من قدرة على الاهتداء الى الصواب وتمييز الحق من الباطل.

(10) «صفة الفتوى والمفتي والمستفتي» لأحمد بن حمدان الحراني الحنبلي، ص. 13.

(11) من مقال «البحث العلمي تاريخه ومنهجه في الإسلام» للدكتور محمد رواس قلججي في مجلة الأمة، ع. 24، ص. 2. ذو الحجة 1402 هـ/ تشرين الأول (أكتوبر) 1982، ص. 74.

(12) انظر «الإسلام والعلم» للأستاذ عبد الحفيظ حسين في مجلة الوعي الإسلامي، ع. 205 محرم 1402 هـ - نوفمبر 1981.

فالإنسان - والمسلم بالدرجة الأولى - ميز بالتفكير ومن واجبه أن يستغل ما ميز به وإلا جحد النعمة وجهل قيمتها وعاد بنفسه - من حيث يشعر أولاً يشعر إلى مستوى الحيوانات العجماوات التي لا تفكر ولا تملك جهاز ادراك وتمييز .

فإذا كانت النصوص تمثل الميزان الأساسي الذي لا بد منه لمعرفة الحق من الباطل والرشد من الغنى فإن العقل يمثل ميزانا من الدرجة الثانية فإذا اجتمع الميزانان وانتفع بهما الباحث معا ضمن لبحوثه الصدق والقوة، لأن ما وزن بميزانين عادلين متكاملين لن يكون غير صحيح ومن هنا نجد الأخضرى في «السلم»، يلح على أهمية المنطق وضرورته للباحث المسلم باعتباره يهديه إلى الصواب ويعصم فكره من الوقوع في الخطأ.

والقولة المشهورة الصحيحة جوازه لكامل القريحة

ممارسة السنة والكتاب ليهتدي به إلى الصواب (13)

2. تجنب التقليد الأعمى

ولابد كذلك للباحث المسلم أن يتجنب التقليد الأعمى الذي يجعله يأخذ الأقوال، ويعتني الآراء، دون فهم وإدراك لأن الباحث الذي يكون أمة وظلا لغيره، لا يستطيع أن يبني بناء علميا متماسكا وإنما يبني - إذا بني - بناء واهيا لا سند له، ولا قيمة له، ذلك أنه لا يصدر فيما يقرره عن اقتناع. ولا يستحسن ما يستحسن انطلاقا من إدراكه وفهمه بل يعطل ذوقه العلمي ويتبنى ذوق غيره ويعطل تفكيره ويأخذ بأذيال تفكير غيره.

إن التقليد الأعمى لا يعطي علما راسخا ولا عقيدة صلبة ثابتة، ولا سلوكا منطقيا محترما، ولكن يضعف الشخصية، ويطمس معالم التفكير، لأنه يعوض المقاييس العقلية الدقيقة، والأدلة المنطقية الرزينة، بالأهواء المتولدة غالبا عن التعصب والميول الرعناء. ولذلك نفر المسلمون قديما وحديثا من التقليد، وحذروا من عواقبه، واعتبروا الفرق كبيرا جدا، بين من يقلد غيره، ومن يستقل في بحثه ويعتمد على نفسه، قال الغزالي في المنقذ من الضلال

(13) مجموع المتن فيما يذكر من الفنون، ج/ص 175 (ط. 1339هـ).

«أساس العلم نبذ التقليد»⁽¹⁴⁾ وقال في «ميزان العمل»⁽¹⁵⁾ «فجانب الالتفات الى المذاهب، واطلب الحق بطريق النظر لتكون صاحب مذهب، ولا تكن في صورة أعمى تقلد قائدا يرشدك الى طريق» وقال الدكتور عبد الفتاح أحمد الغوي «أول فرق بين الباحث العالم وبين الجاهل العامي هو اعتماد الأول على ما صح عنده بالبرهان والدليل، واعتماد الثاني على ما تلقاه بالتقليد والاتباع»⁽¹⁶⁾.

فالباحث إذا قلده غيره تقليداً أعمى وأخذ الآراء الجاهزة وتبناها دون بحث وتمحيص تنطلي عليه الحيل والمراوغات وتخفي عليه الأخطاء ويقبل كل ما أملي عليه من قلده حتى ولو كان بادي الحوار. بل يأخذ أحياناً الأحلام وربما الحماقات على أنها حقائق مسلمة، فيدافع عن الباطل، ويدود عن الأخطاء وهو يحسب أنه يحسن صنعا.

وقد ابتلي المسلمون في أجيال متعاقبة بباحثين من هذا القبيل فتسربت بواسطتهم الى الثقافة الإسلامية، خرافات وحماقات واختلط الحق بالباطل وعاش المسلمون وبعضهم على الأقل - حياة فكرية وثقافية مضطربة، فيها من عناصر القوة بمقدار ما فيها من عناصر الضعف، وأصبح للتراث الإسلامي بسبب ذلك وجهان مختلفان أحدهما مشرق ضاحك والآخر مظلم كالح.

ولا يمكن تخطي هذه العقبة، وتجنب هذا المزلق إلا بالخروج من أسر التقليد الأعمى، ورد الاعتبار لحرية الفكر، وإشعال مصباح العقل من جديد لينير الطريق، ويهدي سواء السبيل.

3. إبقاء العقل في دائرة عمله

ومما يفرضه احترام العقل، إبقاؤه في دائرة عمله، وعدم مطالبته بما فوق طاقته، وعدم الزج به في ميادين بعيدة عن متناوله. لأن طاقاته محدودة ومجال عمله لا يتسع لكل شيء، وتكليفه بما لا يطيق فيه عنت له وإرهاق. وفيه تحطيم له وإفساد.

(14) مجلة الوعي الإسلامي، ع. 246 جمادى 2، 1405 هـ مارس 1985م، ص. 62.

(15) ص. 159.

(16) انظر مجلة الوعي الإسلامي، ع. 246 جمادى الثانية 1405 مارس 1985م، ص. 62.

إن إدخال العقل - كجهاز للبحث - الى منطقة غير منطقة نفوذه، يفسده فيرتبك ويهتز وتختل مقاييسه، وتختلط عليه القضايا، وتشتبك أمامه الطرق، فيحترار ويستسلم، وقد يركب رأسه فيسجل معلومات خاطئة، ويعطي إشارات خاطئة.

وكثير من بحوث الفلاسفة، في ميدان العقائد وما وراء الطبيعة، أتيت من هذه الناحية، وزاغت عن الحق بهذا السبب، ولذلك يتعين - حرصا - على ؟؟؟ فعالية البحوث الإسلامية وجدواها - أن نحترم العقل ونكف عن إرغامه على الدخول في متاهات مظلمة غير مأمونة المسلك، ففي ذلك راحة للعقل وفيه حماية للبحث العلمي.

ومما له ارتباط وثيق بهذه النقطة، أن على الباحث إذا لم تسعفه إمكانياته العقلية، لإدراك قضية ما، لأنها خارج نطاق عقله، ألا يرواغ ويحتال فيدعي أن تلك القضية غير عقلية قاصدا بذلك أنها تتناقض مع العقل، أو أن العقل يرفضها ولا يقبلها. لأن هذا السلوك ينطوي على ادعاء عريض وافتيات بغيب، إن عدم إدراك العقل لشيء ما، لا يعني رفض العقل له. وكيف يعنيه؟ والعقل لا يرفض - أو يقبل - إلا ما أدركه، ضرورة أن الحكم على الشيء فرع من تصوره.

4. الاجتهاد فيما لم يرد فيه نص قاطع للنزاع

ومن احترام العقل مواصلة التفكير والتدبر فيما يعن من قضايا لم يرد بشأنها نص قاطع يقطع النزاع، لأن ذلك ينم عن الإيمان بالعقل والثقة بكفاءته، وصواب مقرراته واستنتاجاته. ومعلوم أن الحياة أوسع من النصوص، وأن مشاكلها المعقدة والمتجددة لا يمكن التغلب عليها ومواكبتها بما يلزم من الحلول الناجعة إلا عن طريق الاجتهاد واستخدام العقل استخداما جديا متواصلا وكلما نقص اجتهاد الباحث، وتكاسل عقله تعثر في بحثه وظهر في مستوى أدنى من المستوى الذي يتطلبه الموقف وتقتضيه الحياة.

وأنا واثق جدا من أن غالب ما يعترض الناس الآن من مشاكل الحياة المعاصرة، ما كانت لتعترضهم لو شغلوا أدمغتهم، ووظفوا توظيفاً حسنا مواهبهم الفكرية، ودربوا أذهانهم على مواكبة الأحداث، والتصدي بشجاعة ومسؤولية لكل مشكل طارئ قصد إيجاد الحل المناسب في الوقت المناسب. ويوم كان المسلمون في مستوى رسالتهم، كانوا أذكى الناس وأعقل الناس، وكانت عقولهم تسعفهم كلما جد جديد، فلم يسجل عليهم التاريخ أنهم وقفوا في يوم

من الأيام مكتوفي الأيدي أمام مشكل من مشاكل الحياة. والآن ومع كامل الأسف - أصاب الفتور كثيرا من العقول، فأخلدت الى الراحة، وتقل عليها أن تغامر، وتفتحم الميدان، وتحمل المسؤولية ونتج عن ذلك تراكم المشاكل واستعصاء الكثير منها على الحل المناسب وظن من لا خبرة له أن الإسلام هو المسؤول.

5. نبذ الخرافات

ومن مظاهر احترام العقل، نبذ الخرافات، والثورة على الشعوذة والتدجيل، والوقوف عن الأدلة المنطقية التي تملك قوة الإقناع، وتزرع في النفس الاطمئنان والارتياح، وتؤدي بما تملكه من صدق وقوة الى اليقين الذي لا يتزعزع.

وقد لوحظ في تاريخ الثقافة العربية والإسلامية أن بعض الباحثين قديما وحديثا - ينفلتون من قبضة العقل فتغيب عنهم رقابته، وتخذلهم صرامته، فيختلط أمامهم الحق بالباطل. والصدق بالكذب، فيصدرون في بحوثهم عن حالات نفسية ومعرفية غريبة جدا، يعانق فيها الحق الباطل والصدق واليقين الظن والتخمين وما ذلك إلا لأنهم لم يحترموا عقولهم كما يجب ولم يدربوها على اليقظة المستمرة فأصابتها غفوة وكان من نتائج ذلك أن صدرت عنهم آراء خاطئة يستغرب صدورها عنهم لأنها واضحة البطلان ضعيفة الأساس والبيان.

الضابط الثالث : احترام اللغة العربية-

إذا كان القرآن الكريم قد نزل بلسان عربي مبين الرسول ﷺ لا يتيسر إلا على ضوء ضوابط اللغة العربية، ووفق مقاييسها واستعمالاتها، فهي مفتاح النصوص الشرعية، والأداة الضرورية لفهمها، وإدراك مراميها، والوقوف على أسرارها.

ومن هنا يجب على الباحث أن يحترم العربية ويخضع لقواعدها ودلالاتها في فهم نصوص القرآن والحديث. واحترام العربية يشمل -- من جملة ما يشمل - المبادئ الآتية :

1. الإلمام العميق بقواعدها

لابد للباحث من حذق أساليب العربية ومعرفة استعمالاتها الحقيقية والمجازية، قبل التصدي للبحث، لأنه لا يمكن لمن جهل العربية وطرق استعمالها ودلالة ألفاظها وعباراتها أن يفهم النصوص الشرعية التي ينطلق منها في بحثه.

ومن هنا نجد علماء المسلمين عندما يتحدثون عن البحث والاجتهاد، يلحون على إتقان العربية ويعتبرونه شرطاً أساسياً من شروط البحث والاجتهاد، ويكفي أن نعلم أنهم ذكروا أن المفسر يحتاج إلى خمسة عشر علماً، سبعة منهم تتعلق بالعربية لغة ونحواً وتصريفاً واشتقاقاً ومعاني وبيانا وبديعاً (17) وإذا أضفنا إلى ذلك أن القرآن الكريم يحتوي على 30% من الجذور اللغوية التي يحتويها «كتاب الصحاح» للجوهري (18)، تبين لنا أهمية العربية وضرورة إتقانها للباحث.

وبلغ علماء المسلمين في احترام العربية واعتبار الدراية الكافية بعلومها شرطاً أساسياً من شروط الباحث درجة قال معها الإمام مالك رحمه الله «أوتي برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا» (19). وقبله قال مجاهد: «لا يحل لأحد يومن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب» (20).

2. عدم الخروج عن الضوابط اللغوية

ومن احترام العربية ألا يخرج الباحث أثناء شرحه للنصوص الشرعية واستنباطه منها، عن ضوابط اللغة العربية وألا يتنكر لما هو معهود ومتعارف في أساليبها، بحث لا يجوز له إذا كان جدياً في بحثه أن يرتمي مثلاً في أحضان ما يسمى بالتفسير الإشاري أو الباطني للنصوص لأن ذلك خرق سافر لقواعد العربية، وخروج واضح عن ضوابط دلالتها واستعمالاتها، ومن هنا قال النسفي في عقائده: «النصوص على ظاهرها والعدول عنها إلى معان يدعيها أهل الباطل الحاد» (21).

والحق أن التفسير الإشاري والتمسك بأذيال الباطن، والارتقاء في أحضان الكشف، وإدعاء ما يسمى بالعلم اللدني، هروب عن البحث الجدي، وخروج عن طريق الفهم السليم،

(17) انظر الاتقان للسيوطي، ج. 2، ص. 180-181.

(18) انظر «التراث والمعاصرة» للدكتور أكرم ضياء العمري، ص. 73 (كتاب الأمة (10)، ط. 1 شعبان 1405هـ).

(19) البرهان للزركشي، ج. 1، ص. 212 والاتقان، ج. 2، ص. 179.

(20) الاتقان، ج. 2، ص. 180.

(21) الاتقان، ج. 2، ص. 184.

وخلط للمفاهيم ونسف للمعايير والمقاييس، وطمس للمعالم اللغوية التي تهدي الباحثين سواء السبيل، وتدلهم على الاتجاه الصحيح. وعندما يسير البحث في هذا الطريق الشائك والمظلم تلبس القضايا، ويختلط الجد بالهزل، وتختل الموازين، وتضيع الحقائق، ويصبح البحث أداة تضليل لا أداة تنوير ومجال الظن والتخمين لا مجال العلم واليقين.

3. عدم الإسراف في التأويل

ومما يستلزمه احترام العربية، الأسراف الباحث في تأويل النصوص الشرعية، والخروج بها عن معانيها الظاهرة، لأن الأصل في اللغة الحقيقة لا المجاز. فلا يعدل عن الحقيقة إلا لدليل. والأصل في اللفظ أن يؤخذ بظاهره، فلا يجوز العدول عن الظاهر إلا لدليل أو قرينة.

وإذا لم يتقيد الباحث بهذا المبدأ، وأسرف في تأويل النصوص، فإنه يفسد تلك النصوص، ويعطيها ويحرفها عن مواضعها، ولا أدل على ذلك مما يطالنا به بعض الباحثين المعاصرين من تأويلات، لكلام الله تأبأها لغة القرآن، وترفضها الاستعمالات المعهودة في العربية، وكمثال على ذلك، نشير إلى تفسير الدكتور مصطفى محمود «النعلين» في قوله تعالى «فاخلع نعليك إنك بالوادي المقدس طوى» (22) بالنفس والجسد (23) وذلك ما لا تعرفه لغة القرآن من أي سبيل (24) كما قالت الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ).

الضابط الرابع : إحترام المتلقي

لا شك أن الباحث خاصة في مجال الدراسات الإسلامية - عندما يتصدى لبحث قضية من القضايا، لا يستهدف من وراء عمله، أن يفيد نفسه وكفى، وإنما يستهدف أيضا إفادة الآخرين، وتنوير أذهانهم، وإطلاعهم على ما توصل إليه من نتائج.

ومن هنا وجب على الباحث وهو يمارس عملية البحث، ألا يتجاهل المتلقي وألا يظن أن نتائج بحثه مقصورة عليه، لا تتعداه إلى غيره، إن عليه أن يحسب للمتلقي حسابه، وأن يوفر له الاحترام اللازم فلا يستهين بعقله ولا يستخف بواقعه واهتماماته.

(22) سورة طه، الآية 11.

(23) «القرآن محاولة لفهم عصري» لمصطفى محمود، ص. 108.

(24) «القرآن والتفسير العصري» لعائشة عبد الرحمن، ص. 52.

وإذا كان حديثنا يتعلق بمجال البحث في الدراسات الإسلامية فإن المتلقي هم المسلمون بصفة أساسية، وعليه فمن واجب الباحث، إذا كانت له رغبة في أن يوفر لبحثه مزيداً من ظروف النجاح والنجاح، أن يحترم المسلمين ويأخذهم بعين الاعتبار، وذلك بمراعاة المبادئ الآتية.

1. مراعاة أحوال المسلمين

فعلى الباحث المسلم، أن يأخذ أحوال المسلمين بعين الاعتبار وأن يراعي ظروفهم الزمانية والمكانية، دون أن يخل ذلك -طبعاً- بمقتضى القواعد الإسلامية الكلية، التي تمثل ثوابت دائمة، لا يغيرها الزمان ولا المكان. فالباحث الذي يتجاهل أوضاع المسلمين، ويغفل عن مشاكلهم بل ستكون تلك البحوث غريبة وسيكون ضررها أكثر من نفعها، لأنها تفقد ركيزة أساسية من ركائز نجاحها وحيويتها وهو ما يمكن التعبير عنه بقصه الواقع.

وقد انتبه المسلمون منذ بداية عهدهم بالتشريع والاستنباط الى هذا المبدأ الضروري، فطبقوه وأعطوه ما يستحق من الاهتمام. ويمكن أن نشير هنا للتمثيل فقط الى ما حدثنا به تاريخ التشريع الإسلامي، من أن ابن عمر رضي الله عنه كان يفتي في الموسم في قضية من القضايا برأي، ثم تعرض عليه نفس القضية في الموسم الثاني من العام المقبل، فيفتي فيها برأي آخر، فيحدث في ذلك فيقول «ذاك على ما علمنا، وهذا على ما نعلم» (25).

ومثله ما حدثنا به تاريخ التشريع الإسلامي أيضاً من أن الإمام الشافعي رحمه الله، وضع بالعراق مذهبه القديم فلما انتقل الى مصر واستقر بها، وضع مذهبه الجديد نزولاً على حكم البيئة وتمشياً مع مظاهر الحياة الجديدة (26).

والمثالان معا واضحا الدلالة على ما نقول إذ يشرحان عملياً أن البحوث في الإسلام لا تستطيع أن تسائر الحياة وتتطور معها، إلا إذا كانت تنطلق من الواقع المعيش وتأخذ بعين الاعتبار ظروف الناس، وعاداتهم وأعرافهم. ولا أقصد هنا أن يتملق الباحث الأعراف والتقاليد،

(25) الإسلام والطاقت المعطلة، ص. 110.

(26)

ويتودد إليها حتى ولو كانت غريبة عن الإسلام. ولكن أقصد ألا يتجاهل واقع الناس لأن تجاهله يضرب على بحشه الحصار، ويفرض عليه العزلة والغربة، ومن ثم يفرض عليه الجمود والموت.

وتعجبني هنا كلمة قيمة ذكرها الدكتور يوسف القرضاوي، هو يتحدث عن شروط المتجتهد، قال حفظه الله (وشرط آخر نبّه عليه الإمام أحمد وذكره ابن القيم في «إعلام الموقعين» وهو معرفة الناس وهذا أمر مهم: ألا يعيش المجتهد الذي يفتي الناس في برج عاجي أو صومعة منعزلة، أو يصدر أحكاماً بعيدة عن الواقع، أو يطبق أحكام عصر انقضى وأناس مضوا على عصر آخر، وأناس آخرون، مغفلاً هذه القاعدة العظيمة: أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والحال والعرف كما ذكر المحققون» (27).

2. تجديد أسلوب الخطاب

وعلى الباحث المسلم كذلك، أن يجدد أسلوب خطابه ليلائم العصر، وتستسيغه الأذواق، لأنه ليس من المنطق في شيء، أن يعيش المتلقي في القرن العشرين، ويخاطب بأسلوب القرن الثالث أو الرابع الهجريين. فالأساليب تختلف من قرن إلى قرن، وربما من جيل إلى جيل ووسائل الإقناع، تتطور باستمرار والبحث الذي لا ينطلق من هذه المسلمة محكوم عليه بالفشل والرفض.

وهذا المبدأ معروف عند المسلمين منذ عهدهم المبكر، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن علي مرفوعاً: «حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟» وأخرج مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن مسعود قال: «ما أنت بمحدث قوما حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة» (28).

(27) «فقه الدعوة ملامح وآفاق» لعمر عبيد حسنة، ص. 160 (كتاب الأمة: 19، ط. 1، ذو القعدة 1405هـ، ج. 2).

(28) انظر «المقاصد الحسنة» للسخاوي عبد الله بن الصديق، ص. 93.

3. التزام الوضوح والصراحة

وينضاف الى ذلك كله ضرورة التزام الباحث الوضوح والصراحة، وتجنب الالتواء والتعقيد، لأن الغموض يرهق المتلقي، ويحول بينه وبين الاستفادة المرجوة، بل ينفره من البحث، ويولد في نفسه كراهيته والاشتمزاز منه.

وقد تحدث عن هذا المبدأ الدكتور عبد الفتاح أحمد الغاوي في مقال نشره بمجلة الوعي الإسلامي⁽²⁹⁾ تحت عنوان «مناهج البحث عند المسلمين» فقال⁽³⁰⁾ وآخر تلك الأسس والقواعد التي يقوم عليها منهج البحث عند المسلمين كما جاء في كتاب «المنقذ من الضلال» للإمام الغزالي: الوضوح والصراحة في إعلان النتائج، وكل التواء وغموض وتردد في إعلان النتائج، لا يكون إلا على حساب الحقيقة، ولهذا لم يتردد الإمام الغزالي في إعلان النتائج بعد دراسته للفلسفة في إعلان كفر الفلاسفة في مسائل ثلاث، وابتدأهم في سبع عشرة مسألة، وصدقهم في أمور أخرى.

ولا شك أن مراعاة الباحث لمبدأ الوضوح والصراحة يمكن المتلقي من الاقتصاد في الجهد والوقت والعصر عصر السرعة، ووقت القارئ لا يتسع لإطالة الوقوف مع البحوث المعقدة، لحل ألغازها، وكشف النقاب عن معمياتها.

وقد التجأ بعض فقهاء المسلمين في وقت من الأوقات، الى أسلوب التعميق والألغاز، طلبا للاختصار، وتسهيلا للحفظ، فاستاء من ذلك طائفة من العلماء، واعتبروا صنيعهم جمودا وتحجرا وإرهاقا للقراء، لدرجة أن قال ابن خلدون والشاطبي «أفسد الفقه ثلاثة: ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب»⁽³¹⁾ وقال الحجوي مؤلف الفكر السامي: «إذا كان ثلاثة قد افسدوا الفقه فإن خليل بن إسحاق قد أجهز عليه»⁽³²⁾.

(29) ع. 246 جمادى الثانية 1405 مارس 1985.

(30) ص. 65.

(31) الفكر السامي للحجوي، ج. 4، ص. 79-81.

(32) نفسه، ج. 4، ص. 79.

4. التأكد من سلامة ما يقدم للمتلقي

ومما يستوجبه احترام المتلقي، ألا يورد الباحث في بحثه إلا ما تأكد من صدقه وصوابه، واطمأن إلى صحته وصلاحه: فإذا تأكد من صواب حكم أو استنباط، قدمه للقراء لينتفعوا به، ويحصل له أجر ارشادهم ونصحهم، وإذا لم يتأكد من ذلك أمسك عن الخوض فيما لا يحسنه، امثالاً لقول الله تعالى: «ولا تقف ما ليس لك به علم» (33).

وإذا لم يفعل، ولم يقف عند حدود علمه، واستنكف من قول لا أدري فيما لا يدري، وتظاهر بالعلم، وأفتى بالظن والتخمين، فإنه يجني على نفسه، ويجني على المسلمين، لأنه يضلهم ويحشو أدمغتهم بالأخطاء والأباطيل، ويصبح أحد الرؤساء الجهال، المشار إليهم في الحديث الشريف: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من صدور الرجال ولكن يقبض العلم بقبض العلماء فإذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلو» (34).

ولا يخفي أن ما تعاني منه البحوث الإسلامية قديماً وحديثاً من تناقض واختلاف واضطراب، مرد الكثير منه إلى أن الباحثين يستهينون بالقراء، فيقدمون لهم بعض ما يقدمون، دون تحرر وثبت، فكثرت الأخطاء، وتراكمت الأغلاط، ونتج عن ذلك ما يؤدي إليه من كثرة الخلاف، وتعدد الأقوال وقديماً قيل «كثرة القبائل تدل على الجهالات».

ولو أن الباحثين احترمو القراء كما يجب فالتزموا حدود علمهم وسكتوا عن الخوض فيما لا يعرفون لاستقام البحث، وقل الخلاف، وكثر الوفاق.

وبعد: فهذه مجموعة من المبادئ أعتقد من واجب الباحث في الدراسات الإسلامية، أن يتقيد بها، ويسير على هديها، إذا أراد أن يوفر لبحوثه المشروعية العملية والدينية اللازمة، وأن يرتقي بها إلى المستوى المطلوب، لتكون بحثاً جدياً، متينة الأسس، صحيحة المقدمات، صادقة النتائج.

(33) سورة الإسراء الآية 36.

(34) متفق عليه.

وهي مبادئ تلتقي عندها مختلف التخصصات التي يشملها حقل الدراسات الإسلامية، فهي إذن تمثل قواسم مشتركة للبحوث الإسلامية على اختلاف موضوعاتها، أي أنها ثوابت منهجية ضرورية لا يستغني عنها أي باحث في الدراسات الإسلامية كيفما كان تخصصه. ومن فضيلة هذه المبادئ أيضا أنها إذا روعيت من طرف الباحثين، توحد رؤاهم، وتقرب وجهات نظرهم بعضها عن بعض، لأنهم ينطلقون - إذا خضعوا لها - من نفس المنطلقات ويخضعون لنفس الاعتبارات، ويستعملون نفس الموازين والمقاييس.

وما أحوجنا ونحن في عصر يموج بالآراء والنظريات، ويزخر بشتى الفهوم والتصورات - إلى منهجية علمية دقيقة، تجمع ما تشتت، وتقرب ما تباعد، وتنقذ الناس من الحيرة الناتجة عن تضارب الآراء، وتعارض التصورات لأن ذلك أدعى لرسوخ المعرفة، وانتصار الحق، وتنوير الفكر، وارتياح الضمير، والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.